



حكومة الإنقاذ الوطني ديوان وزارة الاقتصاد

التاريخ: 14/6/2014 م
الموافق: 22/3/2016 ميلادي
الرقم الإشاري: 259

عصم
22/3/16

السادة: مراقبو الاقتصاد ومدراء المراكز الاقتصادية

الموضوع: الجمعيات التعاونية الاستهلاكية

تحية طيبة وبعد،،،

استنادا إلى بيان المؤتمر الوطني بخصوص إستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي وإنعكاس ذلك في قانون رقم (9) بشأن اعتماد الميزانية العامة للدولة وعدم تخصيص أي مبلغ للدعم السلعي.

وحيث أن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية تأسست أساسا لتوزيع وبيع السلع المشمولة بالدعم السلعي، ويتكون رأس مالها من مساهمات المشتركين وفق أسهم محددة بناء على عدد أفراد الأسرة المدرجين في كتيب العائلة، وتدار الجمعيات من قبل مجالس إدارات أهلية يتم انتخابها من قبل المشتركين تخصص لهم مكافآت نظير أعمالهم وقد تتحقق للجمعيات أرباح تنتج عن هوامش في أسعار السلع مسموح بها لتغطية مصاريفها يفترض أن يضم ماينقي منها بعد تغطية المصاريف إلى رأس المال المتمثل في قيمة اشتراكات المساهمين.
عليه،،،

وحيث أن الهدف من وجود الجمعيات قد انقضى بإستبدال الدعم السلعي بدعم نقدي حيث أن هذه الأموال هي حقوق للناس لذا يطلب منكم تشكيل لجان لغرض مراجعة مجالس إدارات الجمعيات وتحديد الموقف المالي لكل جمعية تعاونية استعداد لإتخاذ قرار بحل الجمعيات وتوزيع قيمة المساهمات والارباح المتحققة عن ممارسة النشاط على المشتركين المساهمين.

والس عليكم سلام

د. علي أحمد الحبوب
وكيل وزارة الاقتصاد



- ص _____ إلى _____
- للسيد: رئيس ديوان المحاسبة.
- للسيد: مدير إدارة التجارة الداخلية.
- المستف: دوري العام.
- كم المحبوب: - ع